الاستثناء

مَا اسْتُثْنِتَ «إِلاَّ» معْ تَمَامٍ يَنْتَصِبْ وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفِيٍ انْتُخِبْ(١)
إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ ، وَانْصِبْ مَا انْقَطَعْ، وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعْ(٢)

حكم المستثنى بـ « إلاّ » النَّصْبُ ، إن وقع بعد تمام الكلام الموجَبِ ، سواء

---

(١) « ما » اسم موصول مبتدأ ، « استثنت » استثنى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، « إلا » قصد لفظه : فاعل استثنت ، والجملة من استثنت وفاعله لا محل لها صلة ، والعائد إلى الموصول محذوف ، والتقدير : ما استثنته إلا ، « مع » ظرف متعلق باستثنت ، ومع مضاف و « تمام » مضاف إليه ، « ينتصب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة الواقعة مبتدأ ، والجملة من ينتصب وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، « وبعد » ظرف متعلق بقوله « انتخب » الآتى ، وبعد مضاف ، و « نفى » مضاف إليه ، « أو » حرف عطف ، « كنفى » الكاف اسم بمعنى مثل معطوف على نفى ، والكاف مضاف ونفى مضاف إليه ، « انتخب » فعل ماض مبنى للمجهول :

(٢) « إتباع » نائب فاعل لانتخب فى آخر البيت السابق ، وإتباع مضاف ، و « ما » اسم موصول : مضاف إليه ، وجملة « اتصل » وفاعله المستتر فيه العائد إلى ما لا محل لها صلة ، « وانصب » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، « ما » اسم موصول : مفعول به لانصب ، وجملة « انقطع » وفاعله المستتر فيه العائد إلى ما لا محل لها صلة ، « وعن تميم » جار ومجرور متعلق بقوله « وقع » الآتى ، « فيه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، « إبدال » مبتدأ مؤخر ، وجملة « وقع » من الفعل الماضى وفاعله المستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى إبدال فى محل رفع نعت لإبدال ، والتقدير : إبدال كائن فى المنقطع وقع عن تميم ، ويجوز أن تجعل جملة « وقع » وفاعله المستتر فيه العائد إلى إبدال خبرا عن المبتدأ ، وعلى هذا يكون قوله « عن تميم » وقوله « فيه » جارين ومجرورين يتعلق كل منهما بوقع ، والتقدير : وإبدال واقع فى المنقطع عن تميم .

كان متصلا أو منقطعاً[1] ، نحو : « قَامَ الْقَوْمُ إلا زيداً ، وضربت القوم إلا زيداً ، ومررت بالقوم إلا زيداً ، وقام القوم إلا حماراً ، وضربت القوم إلا حماراً ،

(٣) قد وقع فى كلام العرب ما ظاهره أن المستثنى بإلا بعد كلام تام موجب لم ينتصب على الاستثناء ، بل جاء تابعاً لما قبله فى إعرابه .

من ذلك قول الأخطل التغلبى :

وَبِالصَّرِيمَةِ مِنْهُمْ مَنْزِلٌ خَلَقٌ عَافٍ تَغَيَّرَ إلاَّ النُّؤْىُ وَالْوَتِدُ

ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « تغير إلا النؤى والوتد » فإن الكلام — بحسب الظاهر — موجب ، إذ لم يتقدمه نفى ولا شبهه ، وهو تام لأنه قد تقدم فيه ذكر المستثنى منه وهو الضمير المستتر فى « تغير » العائد على المنزل ، فكان من حق الكلام على هذا أن ينتصب ما بعد إلا على أنه مستثنى ، لكن الشاعر قد جاء به مرفوعا على أنه بدل من الضمير المستتر فى تغير الذى هو المستثنى منه .

ومن ذلك قول الآخر :

لِدَمٍ ضَائِعٍ تَغَيَّبَ عَنْهُ أَقْرَبُوهُ إلاَّ الصَّبَا وَالدَّبُورُ

ومحل الشاهد من هذا البيت قوله « تغيب أقربوه إلا الصبا والدبور » فإن الكلام موجب ، إذ لم يتقدمه نفى ولا شبهه ، وهو تام ، لأنه قد تقدم فيه ذكر المستثنى منه وهو قوله « أقربوه » فكان من حق العربية أن ينتصب الاسم الواقع بعد إلا ، لكن الشاعر قد جاء به مرفوعا على أنه بدل من الاسم الواقع قبلها وهو المستثنى منه .

وقد بين العلماء فى هذين البيتين ونحوهما أن هذا الظاهر غير مراعى ولا ملتفت إليه ، وأن الكلام — وإن كان إيجاباً فى الظاهر — نفى عند التحقيق ، لأن معنى « تغير » فى البيت الأول « لم يبق على حاله » ومعنى « تغيب عنه أقربوه » فى البيت الثانى لم يحضروا ، وأنت تعلم أن الشاعر الأول لو أنه قال « لم يبق على حاله إلا النؤى والوتد » وأن الشاعر الثانى لو قال « لم يحضر أقربوه إلا الصبا والدبور » لكان يجوز لكل واحد منهما أن يرفع ما بعد إلا على البدلية وأن ينصبه على الاستثناء ، فقد صنع كل منهما ما يجوز له لأنه فهم أن الكلام إذا كان بمعنى كلام منفى أخذ حكم الكلام المنفى .

وعلى هذا يكون مراد النحويين بقولهم فيما يجب نصبه على الاستثناء «كلام موجب» أنه ليس منفياً مطلقا ، لا فى اللفظ ولا فى المعنى ، فافهم ذلك وتدبره .

ومررت بالقوم إلا حماراً » فـ « زيداً » فى هـذه المُثُل منصوب على الاستثناء ، وكذلك « حماراً » .

والصحيح من مذاهب النحويين أن الناصب له ماقبله بواسطة « إلا » ، واختار المصنف — فى غير هذا الكتاب — أن الناصب له « إلاَّ » وزَعَمَ أنه مذهبُ سيبويه(١) وهذا معنى قوله : « ما استثنت ألا مع تمام ينتصب » أى : أنه ينتصب الذى استثنته « إلا » مع تمام الكلام ، إذا كان مُوجَباً ا

---

(١) للنحاة فى ناصب الاسم الواقع بعد « إلا » خلاف طويل ، غير أن أشهر مذاهبهم فى ذلك تتلخص فى أربعة أقوال :

الأول : أن الناصب له هو الفعل الواقع فى الكلام السابق على « إلا » بواسطتها ، فيكون عمل « إلا » هو تعدية ما قبلها إلى ما بعدها ، كحرف الجر الذى يعدى الفعل إلى الاسم ، غير أن هذه التعدية بالنظر إلى المعنى ، وهذا مذهب السيرافى ، ونسبه قوم منهم ابن عصفور وغيره إلى سيبويه ، وقال الشلوبين : إنه مذهب المحققين .

الثانى : أن الناصب له هو نفس « إلا » وهو مذهب ابن مالك الذى صرح به فى غير هذا الكتاب ، وعباراته فى الألفية تشير إليه ، أفلا ترى أنه يقول فى مطلع الباب « ما استثنت الا » ثم يقول بعد أبيات « وألغ إلا » وهى عبارة يدل ظاهرها على أن المراد إلغاؤها عن العمل .

الثالث : أن الناصب له هو الفعل الواقع قبل « إلا » باستقلاله ، لا بواسطتها كالمذهب الأول .

الرابع : أن الناصب له فعل محذوف تدل عليه « إلا » والتقدير : أستثنى زيدا ، مثلا

ويرد على المذهبين الأول والثالث أنه قد لا يكون فى الكلام المتقدم على « إلا » ما يصلح لعمل النصب من فعل أو نحوه ، تقول : إن القوم اخوتك إلا زيدا ، فكيف تقول : إن العامل الذى قبل « إلا » هو الناصب لما بعدها ؟ سواء أقلنا : إنه ناصب على الاستقلال أم قلنا : إنه ناصب بواسطة « إلا » .

ويمكن أن يجاب على ذلك بأننا فى هذا المثال ومما أشبهه نلتزم تأويل ما قبل « إلا » بما يصلح لعمل النصب ، وهذا الجواب — مع إمكانه — ضعيف ، للتكلف الذى يلزمه .

فإن وقع بعد تمام الكلام الذى ليس بموجَبٍ — وهو المشتمل على النفى ، أو شبهه ، والمراد بشبه النفى : النهىُ ، والاستفهامُ — فإما أن يكون الاستثناء متصلا ، أو منقطعاً ، والمراد بالمتصل : أن يكون المستثنى بَعْضاً مما قبله ، وبالمنقطع : ألا يكون بَعضاً مما قبله .

فإن كان متصلا ، جاز نصبه على الاستثناء ، وجاز إتباعه لما قبله فى الإعراب ، وهو المختار[1] ، والمشهورُ أنه بَدَلٌ من متبوعه[2] ، وذلك نحو : «ما قام أحَدٌ إلا زَيْدٌ ،

---

(١) أطلق الشارح — رحمه الله — اختيار إتباع المستثنى منه إذا كان الكلام تاما منفياً ، وليس هذا الإطلاق بسديد ، بل قد يختار النصب على الاستثناء ، وذلك فى ثلاثة مواضع :

الأول : وسيأتى فى كلامه : أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه ، نحو قولك : مازارنى إلا زيداً أحد ، فالنصب على الاستثناء هنا أرجح من الرفع على البدلية ، لئلا يلزم تقدم التابع على المتبوع ، أو تغير الحال ؛ فيصير التابع متبوعا ، والمتبوع تابعاً .

الثانى : أن يفصل بين المستثنى والمستثنى منه بفاصل طويل ، نحو أن تقول : لم يزرنى أحد أثناء مرضى مع انقضاء زمن طويل إلا زيدا ، واختيار النصب على الاستثناء فى هذا الموضع لأن الإتباع إنما يختار للتشاكل بين التابع والمتبوع ، وهذا التشاكل لا يظهر مع طول الفصل بينهما ، ونازع فى هذا أبو حيان .

الثالث : أن يكون الكلام جوابا لمن أتى بكلام آخر يجب فيه نصب المستثنى ، وذلك كأن يقول لك قائل : نجح التلاميذ إلا عليا ، فتقول له « ما نجحوا إلا عليا » ، وإنما اختير النصب على الاستثناء ههنا ليتم به التشاكل بين الكلام الأول وما يراد الجواب به عنه .

(٢) هذا الذى ذكره الشارح من أن المستثنى بعد الكلام التام المنفى بدل من المستثنى منه هو مذهب البصريين ، يقولون : إنه بدل بعض من كل ، فأما الكوفيون فذهبوا إلى =